حوكمة البنوك المركزية في الدول العربية: نظرة جديدة للإستقلالية

بن باحان محمد
باحث بقسم الدكتوراه (السنة الرابعة)
جامعة الجزائر3

ملخص:

يطرح البحث للنقاش موضوع إستقلالية البنوك المركزية بإعتباره من المواضيع الأكثر إثارة للجدل ، لكن هذه المرة حاول الباحث أن ينظر للموضوع نظرة جديدة من خلال الشفافية والفاعلية وذلك بالتأكيد على مفاهيم كل من شفافية السياسة النقدية وفاعليتها أو مصداقيتها ، كما نجد في الموضوع مصطلحات هامة في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل على غرار " الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية".

وفي الحقيقة يهدف الموضوع إلى محاولة لفت إنتباه الساسة وصانعي القرار للقيام بما يجب القيام به كل في حدود مجال تخصصه لخدمة السلطات النقدية من خلال منحها الإستقلالية التي تمكنها من أداء دورها على أحسن صورة ممكنة خصوصا في ظل الأوضاع المالية والنقدية الحالية، هذه الإستقلالية التي يجب أن لا تكون مطلقة بل وفق معايير وأسس حاول البحث إثارتها.

Résumé

Le sujet de recherche qui a pour thème l'autonomie des banques centrales sera discuté et enrichi étant donné parmi les sujets les plus controversés ; mais dans ce contexte le chercheur a voulu débattre le sujet sous une nouvelle vision à travers la transparence et l'efficacité tout en persistant sur les concepts de transparence, d'efficacité et d'authenticité de la politique monétaire ; comme on trouve dans l'exposé des termes importants qui ont besoins plus d'étude et d'analyse à l'égard de « la bonne gouvernance des banques centrales ».

En réalité le sujet de recherche manifeste les sensations des politiciens et les preneurs de décisions dans les pays arabes pour agir dans le cadre de leurs domaines de compétences afin de servir les pouvoirs monétaires dans les pays arabes à travers leurs octroi l'autonomie qui leurs donne les facultés à accomplir leurs missions dans

des bonnes conditions, en particulier dans les situations financières et monétaires contemporaines. Cette autonomie qui ne doit pas être libérale mais suivant des normes et des bases dont est le sujet de recherche.

مقدمة:

لا يزال صانعوا السياسات في الدول العربية مترددين في منح الاستقلالية للبنوك المركزية ، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تخوفهم من تحول هذه الأخيرة إلى كيانات لها قانونها الخاص ، نظراً لما لديها من مسؤوليات واسعة النطاق وما تتمتع به من صلاحيات فرض العقوبات على الذين لا يلتزمون بالقواعد التنظيمية.

في المقابل، نجد أن مفهوم استقلالية البنوك المركزية يحظى بقبول واسع النطاق سواء في الأوساط الأكاديمية، أو المصرفية و حتى الحكومية في الدول التي حققت مستوى أكثر تقدماً في المجال المالي والنقدي، خاصة بعد أن أثبتت التجارب الماضية أن التدخل السياسي في السياسة النقدية غالباً ما تترتب عليه تداعيات اقتصادية غير محبذة و حتى أزمات اقتصادية.

وعليه نحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على نظرة جديدة لاستقلالية البنوك المركزية في الدول العربية من خلال الشفافية والفاعلية ، لأننا نعتقد أنه من الدروس الهامة التي يجب استخلاصها بعد الأزمة المالية الدولية الأخيرة هو ضرورة استقلال السلطات النقدية.

أولا :الإطار النظري لاستقلالية البنوك المركزية

إن موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة الأكاديمية و المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن، ولعل السبب في أهمية هذا الموضوع يرجع إلى التطورات الإقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم .

1 – مفهوم استقلالية البنوك المركزية

إن مفهوم الاستقلالية يتأرجح بين تبعية السياسة النقدية للنظام السياسي وبين فصلها عنه، ومن وجهة نظر " س.فانكيتارامانا" (S.Venkitaramana) [1] فإنه لا يوجد بنك مركزي مستقل بالكامل عن الحكومة، وفي هذا الإطار يجب التمييز بين الاستقلالية (داخل الإطار

[1] - venkitaramanan "Gover of the reserve bank of india ", **Central banking**, volume 111 , number 1, 1summer 1992 page 20.

الحكومي) والاستقلالية عن الحكومة، و يفضل " س.فانكيتارامانا" التعبير الأول – الذي يقر بتناغم السياسة النقدية وتكاملها مع بقية الوزارات الاقتصادية – عن استقلال السياسة النقدية نفسها.

إن استقلالية البنك المركزي ليست ضرورية أو كافية للتأكيد على القدرة التسليفية للسلطة النقدية فالقدرة التسليفية للسلطة النقدية يمكن أن تكون ممكنة من غير توفر الاستقلالية للبنك المركزي، وفي نفس الوقت فإن استقلالية البنك المركزي ليست ضماناً كافياً في حد ذاتها للقدرة التسليفية للسلطة النقدية و التي تعتمد أخيرا على القدرة التسليفية للنظام الاقتصادي الكلي.

2- درجة إستقلالية البنوك المركزية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة

تتفاوت البنوك المركزية في درجة استقلاليتها ، حيث يعتبر البوندزبنك والبنك الوطني السويسري أكثر البنوك المركزية إستقلالا ، إذ ليس مطلوبا من البوندز بنك والبنك المركزي السويسري أن يأخذ في الاعتبار سياسة الحكومة إذا كانت غير متوافقة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار قيمة العملة [1].

أما البنك المركزي الفرنسي الذي ظل تابعاً للحكومة حتى أوائل السبعينيات – وذلك لخصوصية النظام المالي الفرنسي – فقد شرع منذئذ في إعادة ترتيب أوضاعه لتتماشى مع التوجه الأوروبي لتوحيد الأنظمة المالية والنقدية منتصف السبعينيات، ثم نحو توحيد العملة الأوروبية في عام 1999، الأمر الذي جعل البرلمان الفرنسي يجيز استقلالية البنك المركزي كشرط أساسي في تحقيق توحيد العملة الأوروبية بحلول عام 1999.

كما تتفاوت درجة استقلالية البنوك المركزية باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي المنتهج من طرف الدولة، فعلى غرار توجهاتها الإيديولوجية واستناداً إليها، تلجأ الدولة في النظام الاشتراكي إلى مركزة صنع القرار وجعله ينبثق من مصدر واحد هو الحكومة وجعل البنك المركزي أداة في يد الحكومة لتحقيق الأهداف العامة، هذا في حين نجد النظم الرأسمالية

[1] - Alan blinder, "how to run a central bank",**The international economies**, number 5 , sept – oct 1995 , page 34

تميل إلى منحه – البنك المركزي– استقلالية أكبر لممارسة صلاحياته، ولكل من هذين النظامين حججه التي يستند إليها:

أ – البنك المركزي في الدول الاشتراكية: حجج ودواعي التبعية

يعتبردور البنك المركزي في النظام الاشتراكي ضعيفا، حيث تعتمد الدولة سياسات التخطيط المركزي وتتدخل الحكومة بصورة مباشرة في أمور السياسات النقدية والمصرفية، ومن الملامح الأساسية لهذه السياسات:

استخدام الأدوات المباشرة كإحكام السيطرة على أسعار الفائدة.

العمل على التأثير على حجم الكتلة النقدية.

الإبقاء على سعر صرف العملة الوطنية في مستوى غير حقيقي مرتفع حيث أن هناك أكثر من سعر صرف واحد في الواقع.

فرض السقوف الائتمانية وربما تأميم الجهاز المصرفي، وتلاشي دور البنك المركزي كليا.

ومن الحجج التي يستند إليها واضعو الخطط المركزية للتأكيد على ضرورة تبعية البنك المركزي للجهات الحكومية نذكر:

– ضرورة سيطرة الدولة على مصادر التمويل اللازمة لتمويل مشاريعها وقطاعاتها ذات الأولوية في برامجها الموضوعة. [1]

– ضرورة تحديد أسعار الفائدة على التمويل للتحكم في أسعار المنتجات المحلية وجعلها في مستويات دنيا وفي متناول كافة الأفراد.

بالإضافة إلى واضعي السياسات في الدول الاشتراكية ، نجد عددا من الخبراء والأكاديميين قد أيدوا موضوع تبعية البنك المركزي للحكومة نظرا لـ :

– أن ترك وضع وتنفيذ السياسة النقدية للسلطة النقدية وحدها يعتبر أمراً مخالفاً لمبادئ الديمقراطية.

– أن استقلال السياسة النقدية عن السياسات الأخرى قد يؤدي إلى زيادة التكاليف المحتملة للاختلافات التي قد تحدث بين السياسات النقدية والسياسات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الضريبية وسياسات سعر الصرف.

[1] –– سليم أبو الشعر ،" دراسة عن استقلالية البنك المركزي "، **مجلة المصارف العربية** ، العدد 171 ، مارس 1995 ، ص 43

– إن استقلالية البنك المركزي قد لا تؤدي إلى تحسين الأداء، وبالذات في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دامت للبنوك المركزية أهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسات نقدية غير تضخيمية.

لقد أدى التدخل الحكومي الكبير في شؤون البنك المركزي في الدول الاشتراكية إلى ظهور اقتصاديات ضعيفة وهشة تفتقر إلى المنافسة وتقل فيها الإنتاجية، مما تتسبب في تحقيق معدلات نمو سالبة لمعظم الدول التي تبنت ذلك النهج، ولا أدل على ذلك من التردي الاقتصادي الذي تواجهه دول أوروبا الشرقية التي طبقت سياسات التخطيط المركزي منذ أوائل القرن العشرين، مقارنة بمثيلاتها من دول أوروبا الغربية التي حققت تطورا اقتصاديا هائلا في كافة المجالات الاقتصادية، بفضل حصول بنوكها المركزية على قدر كبير من الاستقلالية في وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية الملائمة، والتي ساهمت مساهمة فعالة في بلوغ هذا الوضع الاقتصادي المتميز لدول الاتحاد الأوروبي.

ب – استقلالية البنك المركزي في الدول الرأسمالية ، حجج ودواعي الاستقلالية

تمنح الدول الرأسمالية درجة كبيرة من الاستقلالية لبنوكها المركزية فيما يتعلق بمسألة إعداد وتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية، ولعل هذا التوجه يعود بالدرجة الأولى إلى الإطار الفكري والمنهجي القائم على:

– حرية تداول الموارد لتحقيق أعلى درجة من الأداء والكفاءة، من خلال المنافسة الحرة فيما بين المؤسسات المالية في مسألة استقطاب الودائع ومنح التسهيلات والتمويل، و يعتمد التمويل على آلية سعر الفائدة كحافز لتوفير عرض كاف من المدخرات لاستقطاب وتمويل عمليات الاستثمار في إطار آلية قوى السوق التي تظهر أسعار فائدة حقيقية لكل من المدخرين (الدائنين) والمستثمرين (المدينين)، ويأتي دور البنك المركزي لتقليص الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، حتى لو استدعى الحال تدخله المباشر عبر آلياته المعروفة.

– تحرير سعر صرف العملة الوطنية وجعله أكثر واقعية واستقراراً على المدى الطويل، تحقيقاً لاستقرار الأسعار الداخلية، وتحسينا لشروط التبادل التجاري بين الدول المعنية وبقية دول العالم.

– احتفاظ البنك المركزي باحتياطات كافية من النقد الأجنبي تمكنه من تمويل عمليات الاستيراد ودعم سعر صرف العملة الوطنية عند تراجعه.

– التحرير الكامل لعمليات مراقبة العملة الأجنبية ، وذلك بإزالة كافة الإجراءات المقيدة لحرية تدفق رؤوس الأموال اللازمة لإنعاش الاستثمار الداخلي.

– استخدام البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية الأخرى المتمثلة في عمليات إعادة خصم الأوراق المالية وتقييد الائتمان العام ، و ذلك بغرض السيطرة على معدلات السيولة المحلية وضمان توفر البيئة الاقتصادية الملائمة و المستقرة.

ومن الحجج التي تؤيد ضرورة استقلالية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية بعيداً عن التدخل الحكومي، يمكن إيراد ما يلي:

– أن مصداقية وقدرة السياسة النقدية في تحقيق استقرار طويل الأجل للأسعار مع الإبقاء على الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية تكونان أكبر إذا وضعت السياسة النقدية من قبل البنك المركزي بعيدا عن الأمور السياسية للدولة.

– أن البنك المركزي بحكم نشاطه اليومي يكون على اتصال دائم بالأسواق المالية والنقدية في الداخل والخارج ولديه التوقعات المدروسة بما قد يطرأ على هذه الأسواق من تغيرات، ولديه دراساته عن مسار الاقتصاد الوطني في الحاضر والمستقبل، وعنده المعرفة الوثيقة بأوضاع الجهاز المصرفي في الدولة كل هذه البيانات المتوفرة تجعل البنك المركزي قادراً على رسم وتنفيذ السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

– كذلك، فإنه إذا قدر للسياسيين المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم والعمالة أو الإنتاج فسوف يكون لديهم حافز للسعي على الحصول على مكاسب في مجال الإنتاج على المدى القصير من خلال نقض السياسة النقدية غير التضخيمية التي سبق إعلانها [1].

– إن توفير قدر من حرية التقدير في مجال السياسة النقدية ضروري، لأنها تؤدي إلى تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية – أي أكثر وضوحا للرأي العام بحيث يدرك ما تحاول السياسة النقدية انجازه بالتحديد –، إن للسياسة النقدية الأكثر شفافية أهميتها خاصة في ظل صعوبة الرقابة عليها وتقييمها، نظراً لخصوصية العلاقات النقدية الأساسية ، فهي تعمل بصورة آلية ويمكن أن تتغير مع مضي الوقت (كما قد يحدث التغير بشكل حاد)، وتميل إلى أن تتضمن فترات طويلة ومتفاوتة بين تغيرات السياسة و النتائج النهائية، ومن ثم يكون من الصعب التمييز بصورة مستقلة بين المدى الذي تعكس فيه التطورات الفعلية التحولات في الأهداف النهائية لصانعي السياسة و بين تأثرها بعوامل أخرى.

– إن السياسة النقدية بطبيعتها تحتاج لفترة طويلة، ذلك أن تأثيراتها– السياسة النقدية – على الإنتاج والتضخم تأتي بعد فترات طويلة، لهذا لا يرى متخذو القرارات نتائج أعمالهم في الحال، هذا من جهة، ومن

[1] – نبيل حشاد ، **إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.ص 68

جهة أخرى فإن مكافحة التضخم تعتمد على عملية التكلفة والعائد، فالتكلفة تدفع حاليا أما المنافع فتجنى بالتدريج في المدى الطويل، لذلك، ينبغي على الحكومات ألا تضع السياسة النقدية في أيدي السياسيين المنتخبين .[1]

– حديثاً، من الصعب التمييز بين المؤسسات البنكية والمؤسسات غير البنكية ، كما يصعب التمييز بين الأسواق النقدية وأسواق رأس المال التي قد اتجهت للشمولية والتنافس فيما بينها، هذه التطورات صعبت من مهمة البنوك المركزية، ومن وجهة نظر الباحث فقد أدت هذه الظاهرة إلى المطالبة باستقلالية البنوك المركزية.

ومن الناحية العملية هناك عدة دراسات أيدت استقلالية البنك المركزي ، حيث توصلت إلى النتائج التالية :

– كلما ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي كلما يتحقق انسجام وتنسيق أفضل بين السياسة النقدية والمالية ، وهو أمر يبدو متناقضا للوهلة الأولى قبل التمعن في الأسباب النظرية والعلمية التي تعزز هذه النتيجة .[2]

– إن استقلال البنك المركزي كفيل بأن يؤدي إلى تحسين الأداء في مجال الحد من التضخم على المدى الطويل. [3]

– هناك علاقة عكسية واضحة ووطيدة بين اشتداد الضغوط التضخمية ودرجة استقلال البنوك المركزية لا سيما في الدول الصناعية. [4]

– إن الحجة الرئيسية التي يطرحها صندوق النقد الدولي إزاء موضوع استقلالية البنوك المركزية هي أن مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على تحقيق أو الإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار من حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، أمر غير ممكن إلا إذا أسندت مسؤولية السياسة النقدية إلى مسئولين بعيدين عن المؤثرات السياسية يكون في استطاعتهم النظر على المدى البعيد.

– إن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية، إذ أنه كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي درجةٌ واحدة

[1] - Alan blinder, Op- cit, p 35

[2] – جيرالد كوريجان "محاضرات في ندوة سياسات البنوك المركزية" ، بنك نيويورك الإحتياطي الفيدرالي 1994/10/16بالسبورج

[3] – مارتا كاستيللو "استقلال البنك المركزي" ، **مجلة التمويل و التنمية** ، مارس 1992

[4] - Alex Cukeirman, Steren Webb, An bilin Neyapti," The independence of central Bank and its effect on policy outcomes", **The world Bank Economic Review** , September 1992.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل في الدول الصناعية بنسبة 0.4 % سنوياً. [1]

– كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على مستوى اثنتي عشر دولة صناعية خلال الفترة 1955 – 1983) [2]، ذلك أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار مزيد من النقد وبيع المزيد من السندات الحكومية و أذونات الخزانة، بينما لا تستطيع البنوك منخفضة درجة الاستقلالية أن تفعل ذلك.

3– مؤشرات استقلالية البنك المركزي: [3]

ترتكز عملية الفصل بين السلطة المالية (سلطة الإنفاق أو الجهاز الحكومي) والسلطة النقدية (سلطة إحداث النقود أو البنك المركزي)، و من ثم قياس درجة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة على مجموعة من المؤشرات و المعايير الكمية ، مما يبرز مدى الصعوبة التي تعترض الباحث ، إذ أن استخدام المعيار الكمي بشكل دقيق لقياسها لا يكون سهلاً لِما يحكمها من عوامل قيمية ونسبية كمية، وعليه، جرى العرف الاقتصادي والتشريعي على قياس استقلالية البنك المركزي عن طريق تقدير استقلاليته من خلال تشريعاته القانونية ، وهو ما يطلق عليه بالاستقلال السياسي أو القانوني، الذي يتم قياسه بالاعتماد على جملة من المؤشرات من أهمها :

– **الصلاحيات القانونية الممنوحة للبنك المركزي في ما يتعلق بتحديد الأهداف النهائية له :** فالبنك المركزي المستقل له الصلاحية لوضع وتحديد السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه له القانون بحرية دون أن يتلقى تعليمات أو توجيهات من الحكومة، ويكون البنك المركزي غير مستقل إذا كان يخضع لتعليمات أو توجيهات من جهات أخرى في إدارة السياسة النقدية، فقصر دور البنك المركزي على تنفيذ تعليمات الحكومة وسيره وفقاً للتوجيهات التي تقررها يجعل منه جهازاً حكوميا ليس إلا ، هذا لا

[1] – دولون و صامي،" دراسة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والناتج المحلي الإجمالي " 1990

[2] – ميشال باركين، دراسة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة العامة 1987،

[3] – دحمان بن عبد الفتاح،" استقلالية السلطة النقدية ، دراسة حالة بنك الجزائر"، **مصر المعاصرة القاهرة** ،، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 482، أبريل2006،ص298.

ينفي القول أن البنك المركزي – أياً كانت درجة استقلاليته – مطالب بأن يأخذ في الاعتبار الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية التي تقررها الحكومة عند تحديده لأهدافه.

– **المهام الرسمية للبنك المركزي:** إن إسناد عدد كبير من المهام للبنك المركزي يجعله قاصراً عن تحقيقها مما يوحي بضعف استقلاليته، أما تحديد مهمة البنك المركزي في هدف واحد بشكل دقيق مع التركيز والتأكيد على " تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة " كهدف أساسي أو وحيد للبنك المركزي فهذا يدل على أن البنك أكثر استقلالاً، ذلك أن الأداة الواحدة لا يمكن تخصيصها لتحقيق أكثر من هدف في نفس الوقت. [1]

– **الجهة التي تتولى مساءلة المسئولين عن السياسة النقدية ومحاسبتهم** [2] : تمثل الشفافية شرطاً مسبقاً بالنسبة للمحاسبة الفعالة، الأمر الذي يجعل محاسبة المسئولين عن السياسة النقدية يأخذ في الاعتبار هذا المبدأ، ولذلك يمكن أن تكون المساءلة أمام الرأي العام عن طريق نشر الأهداف المتعلقة بالإجماليات النقدية والإنجازات المحققة في هذا المجال؛ مما يسهل رقابة الرأي العام مباشرة. كما يمكن من الناحية العملية أن يُلجأ في ذلك للحكومة أو السلطة التشريعية أو كليهما معاً. [3]

– **مدى وجود قيود على تعيين كبار المسئولين في البنك وإقالتهم** : إن الاستقلالية لا تتعارض مع قيام الحكومات بتعيين محافظ للبنك المركزي، وأعضاء الهيئات العليا فيه، وقد يُتَحفظ أحياناً بحيث يتم منح سلطة تقديرية فقط للحكومة في هذا المجال دون الانفراد بكل التعيينات.

ومما يساعد على استقلال البنك المركزي عن الحكومة عدم تزامن نهاية فترة القائمين على البنك المركزي مع نهاية عهدة الحكومة، ذلك أن مثل هذا التزامن يتيح المجال للحكومة جديدة لتعيين أعضائها في مجلس إدارة البنك المركزي.

ولكي يتمكن البنك من المحافظة على استقلاليته، ينبغي أن تكون إجراءات إقالة محافظه وكبار مسئوليه منصوصاً عليها في القانون، أما إذا

[1] – سهير محمود معتوق،" استقلالية البنك المركزي"، **مصر المعاصرة ، القاهرة** ،، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 453،يناير 1999،ص07.

[2] – دحمان بن عبد الفتاح، **مرجع سابق**،ص300.

[3] – سهير محمود معتوق، **مرجع سابق**، ص 12 .

كان الأمر متروكاً لتقدير الحكومة فسوف يكون مجلس إدارة البنك المركزي وهيئاته العليا تابعين لها ومنفذين لتعليماتها.

– **التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي** : يمكن للحكومة أن تستغل تواجدها في مجلس إدارة البنك لتصبح بمثابة قناة رسمية لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي، كما أن الحكومة قد تستغل صلاحياتها في تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي بتعيين أعضاء يمارسون تأثيراً إيجابياً لصالح الحكومة، مما يجعل لهذا الجانب تأثيراً على قرارات البنك وسياسته وبالتالي تدني درجة استقلاليته.

– **الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي في تمويل الحكومة** [1] : نجد في هذا الإطار ما نصت عليه اتفاقية "ماستريخت"،التي منعت بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة في الدول الأعضاء عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وقد شرعت الدول الأوربية الموقعة على تلك الاتفاقية في تحديث قوانينها لتتفق ونص الاتفاقية، كما نجد دولاً أخرى حددت سقوفاً لتلك التسهيلات اتخذت أحيانا صورة مبالغ محددة لا تستطيع الحكومة تجاوزها في اقتراضها، وأحيانا أخرى اتخذت صورة نسبة مئوية من مطلوبات البنك المركزي أو من حجم الإنفاق الكلي أو من إيرادات الدولة، ويتميز المعيار الأخير بكون الإيرادات تعد بمثابة مقياس لقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.

– **القيود على استخدام أدوات السياسة النقدية** [2] : إن استعمال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية وتحكمه فيها وفق ما يراه مناسباً دون اشتراط الحصول على موافقة الحكومة يرفع من استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية.

ومن أجل التعرف على درجات الاستقلال التشريعي للسلطات النقدية في الدول العربية، أعد صندوق النقد العربي نموذجا استبيانيا شمل المؤشرات التالية [3]:

---

[1] – دحمان بن عبد الفتاح، **مرجع سابق**،ص301.

[2] – **نفس المرجع** ،ص302.

[3] – صندوق النقد العربي، **السياسات النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ، معهد السياسات الاقتصادية 1996 ص151–157

– تعيين محافظ السلطة النقدية وإنهاء خدماته ومهامه وكذا طول فترة خدمته، إذ اعتبر طول المدة القانونية للمحافظ مؤشراً إيجابياً لاستقلالية البنك المركزي، كما أن تمتع الحكومة بصلاحية ضئيلة في عملية التعيين يعد مؤشراً إيجابياً للاستقلالية.

– أسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية والسلطة النقدية في توجهات السياسة النقدية، ومدى مشاركة البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية، إذ أن تمتع البنك المركزي بصلاحية واسعة في مجال صياغة السياسة النقدية يعد مؤشراً إيجابياً لاستقلاليته، ومؤشراً كذلك على مقاومته للسلطة التنفيذية عند حدوث التعارض.

– الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار ضمن أهداف السلطة النقدية، فكلما كان القانون واضحاً ومؤكِداً على أن الهدف الأساسي أو الوحيد للبنك المركزي يتمثل في استقرار الأسعار؛ كلما اعتبر هذا مؤشراً على استقلاليته.

– القيود الواردة على إقراض السلطة النقدية للحكومة من حيث الحجم والاستحقاق وسعر الفائدة وشروط تقديم السلف و التوريق، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة، كان المصرف أكثر استقلالاً.

وبناءً على نتائج مؤشرات الاستقلال التشريعي الواردة في الاستبيان المذكور، فقد حققت الجزائر درجة استقلال تساوي 0.497 ، و حققت لبنان درجة استقلال قدرها 0.603. و حققت كل من السعودية و مصر درجتي استقلال تعادلان 0.502 و 0.5 على التوالي [1].

تجدر الإشارة إلى أنه رغم الصعوبات التي تكتنف خطوات عملية تحديد درجة استقلالية البنوك المركزية و بالتالي انخفاض معدل الوثوق في المؤشرات الرقمية للاستقلالية، إلا أن هذا لا ينفي أهمية تلك الإحصائيات والمؤشرات.

ثانيا: الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية: تعزيز الاستقلالية من خلال الشفافية والفاعلية

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي ، إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية التي تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية ...إلخ ، كما يتطلب ذلك توافر

[1] – نفس المرجع، ص 95 .

مجموعة من الشروط الموضوعية أبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها، وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة بشأن مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المنشودة .[1]

1- الشروط الموضوعية لحوكمة البنوك المركزية:

كما ذكرنا ،تعد استقلالية البنك المركزي و مصداقية سياساته النقدية و شفافيتها شروطا جوهرية لحوكمة البنك و بالتالي تحسين أدائه:

أ- استقلالية البنك المركزي [2] : تعتبر الاستقلالية إحدى المسائل الهامة عند البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، كما لا تعني – بأي حال من الأحوال–، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة، وعلى ذلك، فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية ،الشيء الذي يعزّز من مصداقيته.

ب- مصداقية السياسة النقدية [3] : تمثل المصداقية ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، وتعني التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون، ولا تثبت المصداقية إلاّ عبر الزمن ، حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلاّ بتحقق الهدف.

ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير في الاتجاه

---

[1] – أمية طوقان ،" دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية " ، **مؤتمر "مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية"**، سورية في :2 –3 تموز **2005**.،ص 4

[2] – **نفس المرجع** ، ص5

[3] – **نفس المرجع** ، ص 6

المطلوب بشكل أسرع، كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزّز من مصداقيته.

ج- شفافية السياسة النقدية [1] : تعني الشفافية اطلاع الجمهور بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص، سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

لقد توصلت مجموعة العمل المعنية بالشفافية في مجموعة الاثنين والعشرين- في دراستها حول أسباب الأزمات المالية - إلى أهمية عنصر الشفافية في مجابهة التعرض للأزمات المالية ، كما توصلت أيضا إلى أن الأسواق لا يمكنها العمل إلا في ظل توافر معلومات تتسم بـ :

- الحداثة
- الوضوح التام
- الموثوقية

كما خلصت اللجنة إلى أن الشفافية تؤدي إلى خفض معدل تواتر الأزمات والسماح بسرعة استجابة السياسات، وكذلك خفض حدة الأزمة إلى أدنى مستوياتها والسماح بإيجاد حلول مبكرة لها، إضافة إلى الحد من مخاطر تنقل العدوى وخفض التكاليف المترتبة على وقوع الأزمة، وهي القضايا نفسها التي أكد عليها تقرير وزراء المالية لمجموعة السبعة حول " تقوية البنيان المالي الدولي " عام 1999.

إن تحقيق الشفافية في البنوك المركزية يتطلب ما يلي[2] :

- معايير واضحة، ومفهومة بوجه عام، وتتسم بالجودة.
- توحيد المقاييس والتنسيق يصبح واضحا في السياق العالمي.

[1] - نفس المرجع ، ص7

[2] - Richard Perry & Patrick Föll, **Central Bank Budgeting and Management Reporting ,** AMF, Abu Dhabi ,2008.

- حتمية استخدام المعايير المالية الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS)، خاصة في ظل عدم توحيد المعايير المحاسبية من قبل البنوك المركزية.

يجدر بنا هنا ألا نهمل الدور الهام الذي يلعبه يساهم صندوق النقد الدولي في تحقيق الشفافية من خلال المعيار العام لنشر البيانات والنموذج القياسي لبيانات الاحتياطات الأجنبية، وأيضا من خلال ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الصادر عام 1998، وكذا ميثاق الممارسات السليمة في مجال السياسة النقدية وسياسة المالية العامة والوثيقة المساندة له، بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية عام 1999، كما هناك مبادرات أخرى أوسع نطاقا أطلقها الصندوق تتمثل في كل من تقرير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) ، وبرنامج تقييم استقرار القطاع المالي (FSAP).

و تعد كشوف البنوك المركزية أداةٌ هامة أيضا في تحقيق الشفافية [1] ، حيث تقدم البنوك المركزية معلومات ذات صلة بالنظام ضمن إطار كلي تعتبر من وسائل المساءلة وتزيد من تعزيز الاستقلالية وهي ما يعرف بتقارير الإفصاح، ذلك أن البنوك المركزية جميعها تنتج حسابات، ولها سجلات شاملة لكل نشاطاتها، وتقدم بيان الميزانية العمومية الذي تتضح من خلاله الأرباح والخسائر، مما يضفي مزيدا من المساءلة التي تعزز الشفافية.

إن إعداد الكشوف المالية يتطلب إعلان البنك المركزي عن ميزانيته العمومية المفصلة، المعدة بناء على معايير محاسبية سليمة و موثوقة، مرة واحدة سنويا على الأقل، كما يجب الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات المتعلقة بتشغيل البنك المركزي سنوياً، وأيضا يجب الإعلان عن طريقة تخصيص أرباح البنك المركزي وكيفية الحفاظ على رأس ماله، إضافة إلى ضرورة الإعلان عن المعطيات المتعلقة بحيازات البلد من الأصول الاحتياطية المحرزة بالنقد الأجنبي، وخصوم والتزامات السلطات النقدية، وكذا الإعلان عن ما يقدمه البنك المركزي للحكومة، وكذلك ودائع الحكومة لدى البنك المركزي ، كما يجب الإعلان عن القواعد والإجراءات الخاصة بعلاقات ومعاملات البنك المركزي مع الأطراف

[1] - Ibidem

النظيرة في الأسواق التي يمارس فيها نشاطه، وفي الأخير يجب أن تكون الجهة التي تقوم بإجراء المراجعة المحاسبية على الكشوف المالية جهة مستقلة. كما يجب أن تشكل المعلومات الخاصة بالسياسات المحاسبية وأي ملاحظات خاصة تتعلق بحدود تفسير البيانات، جزءاً لا يتجزأ من الكشوف المالية المنشورة للجمهور.

وفي الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "**مساءلة**" البنك المركزي بنفس الاهتمام أيضاً، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه، أما الجهات التي يكون فيها البنك مسئولاً أمامها فهي متعددة منها البرلمان بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.

2 – الشروط الهيكلية و التسييرية لحوكمة البنوك المركزية:

تتطلب حوكمة تسيير البنك المركزي جملة من الشروط نتطرق إليها من خلال عنصري الرقابة على إعداد ميزانية وتقارير إدارة البنك المركزي , و المحاسبة على النقد الأجنبي في البنوك المركزية:

أ – الرقابة على إعداد ميزانية وتقارير إدارة البنك المركزي [1]

يتعين على البنوك المركزية أن تمارس الرقابة على النفقات وأن تتأكد من تخصيص الموارد النادرة للمهام الأساسية وأن تتوخى الحرص في التعامل مع الأموال العامة لأن مصداقية البنك المركزي تتطلب الحد من إمكانية التدخل السياسي.

وتعد الميزانية من أهم أدوات الإدارة في مراقبة النفقات لأنها توفر معلومات عن الإدارة وتسمح بالمسائلة والرقابة على الموارد مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة كما أنها توفر معلومات خارجية للدلالة على الانضباط والمسؤولية من خلال عقد مقارنة بين الأداء والميزانية.

تتنوع ميزانيات البنوك المركزية كما يلي:

– ميزانيات التشغيل: تعد لتغطية نفقات التشغيل والإيرادات اليومية.

– ميزانية الدخل: تستند إلى افتراضات متفق عليها (مثل أسعار النقد الأجنبي).

– ميزانية المشروعات: تعد لتغطية المشروعات على مدى سنوات متعددة.

تشرع البنوك المركزية في إعداد ميزانياتها بعقد جلسة التخطيط الاستراتيجي، وذلك لتحديد الأهداف طويلة الأجل ومن ثم تحديد الأولويات السنوية، ثم تعالج الخطة السنوية لكل إدارة، حيث تقوم كل إدارة بوضع خطة تبين فيها أهداف السنة الحالية وكذلك الأولويات والافتراضات والمخاطر، وبعد ذلك يتم إعداد الميزانية السنوية لكل إدارة بعد أن تقوم كل إدارة بإعداد ميزانيتها بالتنسيق مع إدارة الحسابات، وفي الأخير تسهر لجنة الميزانية على مراجعة الخطط والميزانيات (بما في ذلك ميزانية موحدة للبنك المركزي بأكمله).

الخطوة الموالية هي تنقيح الميزانية ومن ثمة الموافقة على الميزانية النهائية التي تعني تفويض صلاحية الإنفاق، على أن يتم إعداد تقارير شهرية عن النتائج الفعلية مقارنة بنتائج الميزانية، و إعداد تقارير ربع سنوية عن سير العمل مقارنة بالخطة، كما تراجع الميزانية وتعدل على أساس

[1] Ibidem

نصف سنوي في حين تتم مراجعة الأداء الفعلي سنويا ويقارن بالأداء المحدد في الميزانية وتنشر المراجعة في الكشوف المالية.

لإعداد ميزانياتها تعتمد البنوك المركزية على الأدوات التالية [1]:

الخطة والجدول الزمني للميزانية : وذلك من خلال وضع جدول زمني يستخدم لتعريف الإدارة بالتوقعات وتحديد العملية بأكملها.

– صلاحيات لجنة مراجعة الميزانية: بغية تقديم صورة واضحة للجنة وتحديد اختصاصاتها.

–**متطلبات الخطة السنوية:** وذلك من خلال الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف والأولويات، إضافة إلى التغيرات في كمية أو جودة المنتجات والخدمات والتغيرات في الموارد البشرية، كما يجب معرفة ما الذي تخطط الإدارات لعمله من أجل الإدارات الأخرى، كالمشروعات الأساسية والنفقات الرأسمالية المقترحة.

– متطلبات الميزانية السنوية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة: تتطلب الميزانية السنوية تعليمات تتعلق بنظام الميزانية ودليل المستخدم عن كيفية استخدامها ،إضافة إلى قاموس المصطلحات المحاسبية ومذكرات توجيهية عن الميزانية تتعلق بـ:

–إدراج كل حساب تشغيلي للدخل والنفقات مع المبادئ التوجيهية فيما يخص البنود التي ينبغي إدراجها في الميزانية.

–توضيح أساس إعداد الميزانية لكل حساب (التجربة السابقة، أو تقديرات محددة، أو مبررات كاملة).

–إلى جانب ذلك فإن الإدارات تقوم بإعداد تقارير مالية دقيقة، مما يسمح لإدارة الموارد المالية باتخاذ القرارات المناسبة من أجل الرقابة على الموارد المالية وفعالية عمل البنك المركزي، هذه التقارير تكون على النحو التالي [2]:

- رفع تقارير شهرية إلى مجلس إدارة البنك المركزي .
- رفع تقرير مالية شهرية إلى الإدارة العليا.
- رفع تقارير مالية شهرية إلى الإدارة التشغيلية والفروع

[1] - Ibidem
[2] - Ibidem

ب – المحاسبة عن النقد الأجنبي في البنوك المركزية [1]

يسهر البنك المركزي في مجال النقد الأجنبي للحفاظ على حيازات البنك من الاحتياطيات الرسمية وإدارتها، كما يتدخل في سوق النقد الأجنبي للتأثير على توريد النقد أو سعر الصرف واستثمار أرصدة البنك من العملات الأجنبية (دون مساس بالسيولة أو الأمان)، كما يتولي معاملات السوق لصالح عملائه (مثل الحكوم.

تتطلب صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي معلومات حديثة حول حجم وتركيبة أصول وخصوم البنك المركزي، وعليه لابد من تحديد مجموعة من العناصر الضرورية والمتمثلة في:

– ما هو سعر الصرف المناسب للمعاملات والتوازنات؟

– ما هي الطريقة الصحيحة لتقييم توازنات النقد الأجنبي على أساس الأسعار؟ – كيف ينبغي للبنك المركزي تسيير الفروق في النقد الأجنبي الناشئة عن تغير أسعار الصرف؟

ولتحديد هذه العناصر، على البنك المركزي توفير السياسات، والإجراءات، والضوابط المحاسبية ، وكذا دقة و موثوقية حساباته وتوفير الأدوات المناسبة لإعداد تقارير الإدارة و السياسات المحاسبية .

ومن أجل التسيير الجيد والفعال للنقد الأجنبي، يقوم البنك المركزي بالخطوات التالية:

* التسجيل الأولي للمعاملة .

* تسجيل أرصدة العملات الأجنبية في تواريخ لاحقة للميزانية العمومية .

* معالجة الفروق في أسعار الصرف، وإثبات الدخل، وتوزيع المكاسب غير المحققة.

* تسجيل التسوية. وينتهج البنك المركزي عددا من الصيغ لتسيير احتياطيات الصرف: [2]

– **صيغة متوسط تكلفة العملة الأجنبية** :المعيار المحاسبي الدولي (2) يسمح بصيغة المتوسط المرجح للتكلفة، أما طريقة " الوارد أولا يخرج

[1] - Friedrich Karrer ,**The Role of Financial Reporting** ,AMF, Abu Dhabi ,2008.

[2] - Ibid.

أولا " فتفترض أن بنود المخزون التي تم شراؤها أولا تباع أولا، وحيث إن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لا تتبع هذا النمط، يكون من الأنسب استخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة، وعليه، فإن عملية إعادة حساب متوسط التكلفة بعد كل تدفق نقدي داخل تعتبر طريقة غير عملية (وأحيانا مستحيلة)،ذلك أن إدارة الاحتياطي الأجنبي تُدخل الاستثمارات والمعاملات في أدوات مالية وأسواق مختلفة ، كما يتعذر في بعض الحالات إعادة تصور توقيت دخول أو خروج التدفقات النقدية في يوم معين.

– حساب صافي المتوسط المرجح للتكلفة:

تنتهج بعض البنوك المركزية سياسة الحفاظ على مستوى معين من حيازات النقد الأجنبي؛ أي ربما تبيع تدفقات نقدية داخلة (بسبب مدفوعات قسائم مثلا) في نفس اليوم، وفي هذه الحالة يظل وضع النقد الأجنبي دون تغيي.

إن حساب صافي المتوسط المرجح للتكلفة هو أنسب طريقة، حيث لا يستخدم إلا صافي تدفقات اليوم (أو الفترة) في عملة أجنبية عند إعادة حساب متوسط التكلفة يصبح السعر الفوري في نهاية العام هو متوسط تكلفة العملة الجديد للسنة التالية.

خاتمة:

بعد دراسة مختلف الأبعاد لمفهوم استقلالية البنك المركزي اتضح أن وجود آراء تؤيد أن استقلالية البنك المركزي تزيد من مصداقيته وبالتالي فعالية سياسته النقدية، لا ينفي وجود آراء ترى أن ربط السلطة النقدية بقاعدة قانونية غير مرنة بإمكانها التأثير على مصداقية البنك المركزي.

وبذلك يتضح أنه لا توجد استقلالية مطلقة عن الحكومة، وإنما هناك حد معين تنجح فيه الحكومة في فرض كلمتها بطريق مباشر أو غير مباشر، ومهما كانت درجة الاستقلالية التي يمنحها القانون للبنك المركزي، كذلك فإن هناك العديد من العوامل الواقعية التي تحد من " مفعول" الاستقلالية القانونية بل وتكاد تلغيها في الواقع، وهذه العوامل غالبا ما تتجمع في الدول العربية.

وبذلك فإن الاهتمام بجانب استقلالية البنوك المركزية وقدرتها على حسن إدارة السياسة النقدية بفاعلية بما يتواءم وعلاقتها بالسياسة الحالية يؤدي حتما إلى تحقيق استقرار اقتصادي وهو ما ندعو إليه.

– نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى نتائج يتمثل أهمها في:

– أن الدعوة لمنح قدر كافي من الاستقلالية للبنك المركزي اعتمدت على إطار نظري يقوم على العديد من الحجج المؤكدة على ضرورة تحقيق هذه الاستقلالية كعلاج للميل التضخمي للسياسة النقدية.

– يتم قياس درجة استقلالية البنك المركزي اعتمادا على مؤشرات عديدة، فمثلا الاستقلالية الوظيفية يتبين عن طريقها درجة التفاوت بين استقلالية بنك مركزي عن الآخر.

– التوصيات

من خلال التعرض لمختلف أجزاء البحث، تبين بوضوح أهمية وفائدة استقلالية البنوك المركزية في تأدية مهامها وتحقيق أهدافها التي تنعكس إيجابيا على السياسة الاقتصادية للبلاد. إلا أن عوائق عديدة تعرفها هده السلطة النقدية في تأدية مهامها من خلال الحد من استقلاليتها، و عليه لا بد من توفر بعض الشروط والتي يمكن أن تدرج ضمن بعض الاقتراحات ومنها:

– يجب تدعيم استقلالية البنك المركزي القانونية باستقلالية فعلية لأن ذلك يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة فعالية السياسة النقدية بغية اكتمال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

– من الضروري مساءلة البنك المركزي مساءلة قانونية عن تحقيق هدف الاستقرار النقدي، مع منحه قدرا من الشفافية.

– يجب توفير إطار قانوني محكم يحدد بدقة طبيعة العلاقات المؤسسة بين البنك المركزي والحكومة، والأهداف المحددة التي يتوجب تحقيقها بالإضافة إلى الحدود التي ينبغي مراعاتها عند تمويل نفقات الحكومة، وذلك لتحقيق الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي في الدول العربية.

–إن أهمية الاستقلالية لأي بنك مركزي لا تنفي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار متطلبات درجة التطور الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي للمجتمع العربي، وأن تتلاءم و تتناسب سياساته مع الاتجاه التنموي المتبع، وألا يكون بمعزل عن هذا المسار، لأن طبيعة تطور مجتمعنا تختلف عن المجتمع المتقدم.

– ضرورة تكريس استقلالية البنوك المركزية في الدول العربية وذلك في المجالات الآتية:

– فيما يتعلق بالجانب الإداري:

– توفير قدر من الاستقرار الإداري للبنك المركزي حتى يتمكن من تنفيذ ما يختطه من سياسات في المدى المتوسط والطويل، سواء بالتأكيد على ضرورة تبعية مجالس إدارة البنوك المركزية لرئاسة الجمهورية، أو بتكريس الحماية القانونية للمحافظ وحمايته من كافة أشكال الضغوط وعدم إنهاء مهامه إلا للأسباب المتعلقة بعدم الأهلية.

– ضرورة استقلال البنوك المركزية في وضع شروط عمالها وإطاراتها بالصورة التي تمكنها من جذب الكفاءات التي تساعدها لأداء دورها بالصورة المطلوبة.

– عدم المساس باستقلالية البنوك المركزية بإصدار قوانين تحد من استقلاليتها.

– فيما يتعلق بجانب الأداء:

– وضع معايير دقيقة للجهاز المصرفي والعاملين به.

– انتهاج سياسة واضحة لجذب الموارد داخل الجهاز المصرفي والعمل على دفع هوامش ربح مجزية لأصحاب ودائع الاستثمار.

– المشاركة الفعالة للبنوك المركزية في وضع سياسة النقد الأجنبي وميزانية النقد الأجنبي.

– بذل الجهد والسعي لتخفيض معدلات التضخم وذلك من خلال تخفيض حجم المديونية الحكومية و العمل على زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي بتشجيع الصادرات وحفز المغتربين على التحويلات وذلك لمعالجة تراجع سعر صرف العملة المحلية.

قائمة المراجع:

1 – الكتب:

– نبيل حشاد، **إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.

- Richard Perry & Patrick Föll, **Central Bank Budgeting and Management Reporting ,** AMF, Abu Dhabi ,2008.

- Friedrich Karrer ,**The Role of Financial Reporting** ,AMF, Abu Dhabi ,2008.

– دوريات:

– سليم أبو الشعر،" دراسة عن استقلالية البنك المركزي "، **مجلة المصارف العربية**، العدد 171، مارس 1995

– جيرالد كوريجان "محاضرات في ندوة سياسات البنوك المركزية"، بنك نيويورك الإحتياطي الفيدرالي1994/10/16 بالسبورج

– مارتا كاستيللو "استقلال البنك المركزي"، **مجلة التمويل والتنمية**، مارس 1992.

– دولون وصامي،" دراسة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والناتج المحلي الإجمالي " 1990.

– ميشال باركين، " دراسة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة العامة " 1987.

– دحمان بن عبد الفتاح،" استقلالية السلطة النقدية ، دراسة حالة بنك الجزائر"، **مصر المعاصرة القاهرة** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 482، أبريل 2006.

– سهير محمود معتوق،" استقلالية البنك المركزي"، **مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 453، يناير 1999.

– صندوق النقد العربي، **السياسات النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، معهد السياسات الاقتصادية 1996.

– أمية طوقان،" دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية " ، **مؤتمر "مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية"**، سورية في :2 –3 تموز 2005

venkitaramanan “Gover of the reserve bank of india ”, **Central banking**, volume 111, number 1, 1summer 1992 .

- Alan blinder, “how to run a central bank”,**The international economies**, number 5 , sept – oct 1995.

- Alex Cukeirman, Steren Webb, An bilin Neyapti,” The independence of central Bank and its

effect on policy outcomes", **The world Bank Economic Review** , September 1992.